أكد خلال افتتاح مقره الانتخابي أن صاحب السمو تلمس الخلل الحقيقي في البلاد

الشطي: الكويت كانت ستضيع بسبب المعارضة

خالد الشطي متحدثا

جانب من الحضور في ندوة الشطي

■ الحل في تطبيق القانون الذي لا تطبقه الحكومة إلا على الضعفاء

عريف الندوة يقدم الشطي للحديث

■ لابد من وضع حلول جذرية للمشاكل التي تنتاب المجتمع

أكد مرشح الدائرة الاولى خالد الشطي انه اذا اردنا معرفة الاوضاع التي تمر بها البلاد علينا ان نسمع جيدا خطاب سمو الامير الذي شخص به الموضوع ومكامن الخلل مبينا ان هذا الفساد السياسي الذي يعم البلاد والاوساط هو فعلا كالجراح عندما وصف المرحلة الحساسة التي مرت بها البلاد وركز على تطبيق القانون، حيث ان هذه كانت امنيتنا من البداية ولكن الحكومة كانت متقاعسة.

واشار الشطي خلال افتتاح مقره الانتخابي في منزله مساء امس ان سموه اكد بان الكويت كانت ستضيع والسبب في ذلك لا يرجع فقط الى المعارضة بل حتى اداء المؤسسات الحكومية وبعض الوزراء المتقاعسين عن تطبيق القانون موضحا بانه اذا كانوا يريدون الاستمرار بنفس السياسة فإن الامور ستتعقد.

واضاف الشطي ان الحل في تطبيق القانون والحكومة لا تطبق القانون الا على الضعفاء مبينا ان الطبيب لا يكون مستبدا عندما يداوي المريض وكذلك الجراح عندما يستخدم المشرط والاب عندما يربي ابنه ويجب ان تكون الحكومة كذلك.

وشدد على اهمية وضع حلول جذرية للمشاكل التي تنتاب المجتمع لافتا الى ان الديمقراطية ليست فقط انتخابات كما انها دواء للشعوب وتحملها مسؤولية قراراتها، كما ان سيادة وحاكمية القانون هو اساس الديموقراطية لان هناك انظمة قانونية بلا ديمقراطية والعكس كذلك.

وقال ان هناك دعوة لمقاطعة الانتخابات وهذه غير رائجة في الاولى محذراً في الوقت ذاته من ارتكاب جرائم انتخابية بيوم الاقتراع، كما يجب ان لا نترك الساحة لاعداء الديمقراطية وعلى الناخب ان لا يجامل في استخدام حقه ويبادر الى التصويت والمشاركة بفاعلية وتتحمل مسؤوليتنا التاريخية للمشاركة.

واستغرب من اختزال البعض الديمقراطية في اربع اصوات مشيرا الى ان الصوت الواحد هو ضمير الامة ويمنع التحالفات وتبادل الاصوات، كما انه حتى بالصوت الواحد يجب ان تتحمل الداخلية مسؤوليتها لمحاربة شراء الاصوات.

ودعا المواطنين الى عدم خشية التيار الاقصائي مهما علي صوته مضيفا ان الحل الوحيد لمشاكلنا هو مدنية الدولة ويجب ان نحمل شعار «انا كما انا فاقبلني وانت كما انت اقبلك» ونبعد الدين عن الاعيب السياسة.

وقال اننا نعيش بين همجية المعارضة وفساد الموالاة وخنوعها ويجب ان يكون لدينا تيار ثالث يرفض التيارين وينبري بالدفاع عن الدستور والديموقراطية وان نتجاوز كل الجدل ونتفرغ للانجاز ونتمسك بالدستور لاننا في بلد الديموقراطية.

واشار الى اهمية استغلال الفوائض المالية لارتفاع اسعار البترول ويجب ان تستغل لمصلحة البلد ويتم استخدامها في بناء الجامعات والمدارس والمستشفيات وحل المشكلة الاسكانية مؤكدا ان تنال الحقوق وسيادة القانون من الثوابت الوطنية.

واعلن عن اقامة ندوة في احدى الصالات بعد الثالث عشر من محرم سيتحدث بها عن المشاريع والقوانين التي يحتاجها المواطن الكويتي بشكل فعلي.

تساءل عن مصير مليارين وربع المليار دولار تعويضات بيئية

الخلف: التلوث صنيعة الحكومة.. والرؤية الحقيقية للحل غائبة

مؤيد الخلف

انتقد مرشح الدائرة الرابعة مؤيد الخلف غياب الرؤية الحكومية الواضحة والحقيقية في الملف البيئي على الرغم من وجود قضايا تشكل بؤر خطر حقيقي على حياة المواطنين وبيئة الكويت، متسائلا عن المبالغ الهائلة التي رصدت في هذا الإطار وما انجز لتجفيف منابع التلوث.

ودعا الخلف في تصريح صحافي الى الاسراع في معالجة مخلفات البحيرات النفطية التي نتجت عن الغزو العراقي، ولاسيما مع تخصيص اكثر من مليارين و ربع المليار دولار تعويضات لإعادة تاهيل تلك البحيرات، مؤكدا انه لا مبرر للتاخر في معالجة هذه المشكلة مع وجود الكثير من الحلول التكنولوجية المتطورة في هذا المجال، وانه رغم انقضاء اكثر من عشرين عاما لم نر اي دراسات تفصيلية ثابتة ومنشورة في هذا المجال للرأي العام، فضلا عن تداعيات آثار استخدام اليورانيوم المنضب خلال العمليات العسكرية على البيئة وان هذا الامر يفتقر الى الشفافية. واشار الخلف الى انعدام وجود آلية رسمية واضحة تحدد كيفية معالجة الآبار النفطية التي تمتلئ بها الصحراء الكويتية والتي ادت الى تلوث شديد للتربة وانبعاثات غازية ما ادى الى استهلاك مساحات كبيرة جدا من اراضي دولة الكويت هي في امس الحاجة اليها لتنفيذ مشاريع التنمية، لافتا إلى انه ترسبت كميات هائلة من النفط في قاع تربة مياة الخليج الاقليمية الكويتية، مما اوجد نوعا جديدا من التلوث يتعلق بتلوث البحر، متسائلا عما فعلته الحكومة في 2.25 مليار دينار تعويضات بيئية لم تستغلها فيما رصدت له بدليل اننا خلال فترة العشرين سنة الماضية لم نلاحظ اي مشروع بيئي يهدف لمعالجة اي نوع من انواع التلوث.

و استمرار و جود الهيئة العامة للبيئة فقط بالصفة الادارية و لكن لا وجود لها بالصفة العلمية لافتقارها لقيادات فاعلة تعمل لحل الأزمة البيئية. وفيما يخص محافظة الجهراء، قال مرشح الدائرة الرابعة إن ما شهدته من حوادث يكشف عن هشاشة السلامة البيئية بدءا من تاثيرات الحقول الشمالية التي كانت آخر حلقة من مسلسلها حالة التسرب الغازي الذي اثار الرعب بين اهالي المحافظة خوفا على انفسهم وابنائهم، إضافة إلى حريق ارحية الذي اماط اللثام عن كارثة بيئية كانت مخبئة، حتى وقعت الواقعة التي كان تاثيرها بفضل الله محدودا، هذا عدا الكثير من القضايا التي تعانيها المحافظة منها مردم النفايات.

أكد أنها جريمة حقيقية تاجر بها النواب السابقون

خورشيد: قضية البدون وصمة عار على جبين الإنسانية

فراس خورشيد

قال المرشح عن الدائرة الخامسة في انتخابات مجلس الامة فراس خورشيد ان قضية البدون وصمة عار على جبين الإنسانية في الكويت ، وجريمة حقيقية تاجر فيها النواب السابقون ، ولنا ان نتساءل ماذا تريد الحكومة من هذا التضييق الشديد عليهم ، واطلاق الوعود دون تنفيذها ؟ ، وماذا يتحمل ابناء البدون اخطاء الحكومات السابقة او اخطاء آبائهم التي تفاقمت عنها الحكومات والتي ادت بهم إلى هذا الوضع ؟ ، واضاف فرصة حل المجلس فرصة فريدة تلتمس خلالها من صاحب السمو امير البلاد ان يرفع معاناتهم ويصدر مراسيم الضرورة لهذا الغرض الانساني، مشيرا إلى ان اسم الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بحد ذاته إثبات جريمة عليهم ، بعد ان كانوا في وضع عائم اصبحوا متهمين ، وللاسف هم مضطرون للاعتراف بهذه الجريمة ليحصلوا على ابسط ما يساعدهم على الحياة ، فهو البشر الوحيدون في العالم الذين صفتهم القانونية غير قانونية ، فتمنى ان تتخذ القيادة السياسية إجراءاتها لتغيير هذا الإسم».

واوضح خورشيد « لابد ان تكون الحكومة اكثر شفافية في قضية البدون ، واظن ان الحل سيكون بالعكس ، فاولا على الحكومة ان تحدد من هم غير المستحقين للتجنيس مع ابداء الاسباب ، وان تفتح المجال للطعن على هذا القرار امام القضاء ، ثم تعطيهم حقوق الإقامة الدائمة ، وترفع أمر من قررت بشكل نهائي عدم امكان حصوله على الجنسية للمفوضة العليا للاجئين ليجدوا لهم في ارض الله كيانا قانونيا يحفظ حقوقهم ويحترم وجودهم ، وأما من يحق لهم التجنيس فيجب ان يحصلوا على «معاملة كويتي» في الدوائر الرسمية إلى ان يتم تجنيسهم «مؤكدا على اننا مع تجنيس جميع المستحقين فورا ، ولكننا لا نظن إن هذا ممكن حاليا ، لذلك نطالب بالحلول المؤقتة إلى ان يتم تجنيسهم ، كما إننا سنسعى لإلغاء القانون الذي يحدد تجنيس 2000 شخص كل سنة فقط ، ورفع سقف العدد لما يمكن معه حل المشكلة بالسرعة الكافية». واختتم خورشيد «كما ان هناك مشكلة تم اغفالها ، فهنا في الكويت اسر سحبت او اسقطت جنسياتهم بشكل غير دستوري في حقبة ما قبل الغزو ، ويجب على الحكومة ان تعيد لهم جنسياتهم فورا دون قيد او شرط ، بل وتعويضهم عن الضرر الذي اصابهم خلال هذه المدة ، فهكذا تفعل كلمات صاحب السمو المتكررة في الفترة الأخيرة عن الحفاظ على الدستور وتطبيق».

القانون ، وإلا فالحكومة مازالت خارج الإطار الذي يضعها صاحب السمو ويجب محاسبتها بشدة.

الهزاع: فقدان الاستراتيجية سبب المشكلة الإسكانية..

اشاد مرشح الدائرة الخامسة خالد حيدر الهزاع بقرار مجلس الوزراء الاخير بشان كلفة الوزارات والجهات المعنية بالاسراع في تامين المواقع المناسبة لتوفير القسائم الاسكانية للمواطنين تنفيذا لتوجيهات سمو الامير مشيرا الى ان حلول القضية الاسكانية ليست بالعسيرة اذا توفرت الارادة الصادقة بعيدا عن المزايدات.

وقال الهزاع ان القضية الاسكانية من القضايا الازلية التي لم تجد حلا حتى يومنا هذا ولايزال المواطن يعاني في سبيل الحصول على سكن ملائم لاسرته و ان مدة انتظار السكن تتجاوز العشر سنوات وكان يفترض الا تزيد عن الخمس سنوات مشيرا الى ان الطلبات الاسكانية في تزايد مستمر ولاتوجد لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية اية خطط مستقبلية لمواجهة هذه الطلبات واستيعابها.

واوضح الهزاع ان سبب استمرار المشكلة الاسكانية يعود الى غياب الرؤية الواضحة وفقدان الاستيراتيجية العامة للاسكان لافتا الى قضية السكن من القضايا المحورية للمواطنين باعتبار ان السكن وسيلة لتحقيق الاستقرار والامان الاجتماعي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية والمواطنة.

واكد الهزاع على اهمية توفير الاراضي الصالحة للسكن وفق منظومة اسكانية متكاملة الخدمات مشيرا الى ان مايقارب 92 في المائة من الاراضي خالية الا انها لم تخصص بعد لاقامة المشاريع الاسكانية عليها بسبب فقدان التنسيق بين الجهات المسيطرة على هذه الاراضي وبين وبلدية الكويت والمؤسسة العامة للرعاية السكنية مشددا على ضرورة تعاون المؤسسة العامة للرعاية السكنية مع البلدية ووزارات الاشغال والدفاع والنفط والكهرباء والماء للاسراع في توفير الاراضي السكنية وتخليصها من العوائق مع توفير كل البنى التحتية الضرورية وتخفيض المدد الزمنية التي تستغرقها الدراسات الهندسية الى اقل مدى.

أكد أن المجلس المقبل سيكون مفصلياً في تاريخ الكويت

التويجري: الخروج إلى الشارع لا يحل المشكلات ومجلس الأمة المكان الأمثل للمعارضة

د. حمد التويجري

■ يحق للجميع التعبير عن آرائهم وفق القانون والتراخيص المعمول بها

■ علينا احترام الرأي والرأي الآخر والتعددية في المجتمع

■ مراسيم الضرورة وخصوصا الصوت الواحد كانت من بين مطالب «الأغلبية» المعارضة الآن

أكد مرشح الدائرة الثالثة د. حمد التويجري أن ترشحه للانتخابات المقبلة جاء حرصاً على مصلحة الكويت وأمنها واستقرارها لأن المشاركة واجب وطني على الجميع وعلينا الالتزام به حتى نخرج الوطن من هذه المشكلة التي نعيشها، مشدداً على أن مرسوم الضرورة حق دستوري لسمو الأمير لا ينازعه احد في ذلك.

واشار التويجري في تصريح صحافي الى ضرورة تطبيق القانون على الجميع لاننا شعرنا في وقت من الأوقات اننا نعيش في دولة غاب، معتبراً أن المجلس المقبل سيكون مجلساً مفصلياً في تاريخ الكويت الديمقراطي والسياسي، متوها بانه يحترم حراك الشباب ويحترم آراءهم إلا انه يجب أن يكون ذلك ضمن إطار القانون والدستور. ولفت التويجري الى أن سبب تأخره في تسجيل ترشحه يعود الى مشاورة قواعده الانتخابية في الدائرة الثالثة لأنه يحرص على استشارتهم دائما، مؤكدا أن الدستور الكويتي أعطى الحق لسمو الأمير في إقرار مراسيم الضرورة في غياب مجلس الأمة، ومن بر غير ذلك فعليه اللجوء الى الإجراءات الدستورية لا الى التجمهر والتجمعات والتظاهرات غير المرخصة والتي تخرق القانون.

وحول دعوة البعض «المعارضة» لمقاطعة الانتخابات قال التويجري: أتمنى من المقاطعين وضع مصلحة الكويت نصب أعينهم والعدول عن هذه الدعوة، مشدداً على أن الخلافات تحل عبر القانون والقنوات الدستورية، وإنه يحق للجميع إجراء التعديلات التي يراها مناسبة وضرورية تحت قبة عبدالله السالم، موضحاً أن مرسوم الصوت الواحد له العديد من الإيجابيات مثل تحقيق عدالة أكبر في التمثيل البرلماني والمساهمة في القضاء على الطائفية والفئوية، خصوصاً بعد التحالفات التي سادت الانتخابات السابقة، علماً بأن مراسيم الضرورة، وخصوصاً الصوت الواحد كانت من بين مطالب الأغلبية المعارضة الآن، معتبراً الدعوة للمقاطعة نوعاً من النفاق السياسي والتكسب الانتخابي الرخيص، لافتاً الى انه سبق أن تم تعديل بعض المراسيم في العام 1976 والعام 1981 بمشاركة منهم.

وحول النزول الى الشارع قال التويجري: إنه يحق للجميع التعبير عن آرائهم وفق القانون وعبر التراخيص المعمول بها، حتى لا تحدث احتكاكات بين المتجمهرين وقوى الأمن ووقوع ما لا تحمد عقباه. واختتم التويجري تصريحه بانه من المؤسف إثارة الجدل الحالي في الكويت والطعن الخطابي لا القانوني في الانتخابات ونزاهتها حتى قبل أن تبدأ، وكل ذلك بسبب مرسوم ضرورة، رغم أنه حق دستوري لسمو الأمير، مبيناً أن الأغلبية الصامتة من المواطنين يرون أن هذا التعديل يحقق مصالحهم، منتقداً في الوقت ذاته من يهدد ويتوعد من يتوجهون للانتخاب، وهذا مجرّم في القانون، بل يجب احترام الرأي والرأي الآخر والتعددية في الكويت.